J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol. 8(3): 133 - 141, 2017

Determinants of the Effectiveness of Fishermen Associations for Developing Lake Nasser in Aswan Governorate

El-Katan, M. S.

Department of Economics and Human Development - Faculty of Fish & Fisheries Technology - Aswan University.

محددات فاعلية جمعيات صائدى الأسماك بمحافظة أسوان فى تنمية بحيرة ناصر

محمد شوقى القطان

قسم الاقتصاد والتنمية البشرية ـ كلية تكنولوجيا المصايد والأسماك ـ جامعة أسوان.

الملخص

استهدف هذا البحث دراسة محددات فاعلية جمعيات صائدى الأسماك بمحافظة أسوان فى تنمية بحيرة ناصر، و قد تم جمع البيانات الميدانية باستخدام استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية فى الفترة من يناير حتى مارس 2017م وذلك لعينة عشوائية بسيطة بلغ قوامها 346 مبحوث يمثلون حوالى 11 % من إجمالى الشاملة البالغ عددها 3112 ، و تم استخدام التكرارات و النسب المئوية و المدى الفعلى و المتوسط الحسابى و الانحراف المعيارى لتحليل البيانات و عرض النتائج، و جاءت أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة كالآتى: توجد أربع جمعيات تعاونية لصائدى الأسماك تعمل فى بحيرة ناصر لكل منها مساحة مائية محددة، تنتج حوالى 22 ألف طن أسماك طازجة و مملحة، يخصم منها 250 جنية لكل طن أسماك لجهات الاشراف المختلفة، كذلك وجد أن المحددات الكلية كانت ذات تأثير متوسط على فاعلية جمعيات صائدى الأسماك فى تنمية بحيرة ناصر بنسبة 50.58 % وفقاً لآراء المبحوثين، و أن المحددات التشريعية و السياسية جاءت فى المرتبة الأولى بين المحددات الكلية بمتوسط حسابى 36.56 درجة، و قد احتلت كل من الحد من انتشار التماسيح و الطيور، توحيد جهة الاشراف على البحيرة، وقف جميع أشكال الصيد المخالف و الجائر، إصدار تشريعات جديدة تساير الوضع الراهن، إنشاء منافذ تسويقية بالقرب من موانى الصيد، و صرف تعويضات للصيادين فى حالات العجز و المرض و الوفاة أكثر مقترحات المبحوثين لمواجهة المحددات البيئية، الإدارية، الفنية، التشريعية، و الاقتصادية على الترتيب.

المقدمة والمشكلة البحثية

كان ومازال العمل الأهلى التطوعى دعامة أساسية فى تطوير وتنمية المجتمعات الانسانية، وقد أخذ هذا النشاط أبعاداً متزايدة الأهمية فى المجتمعات المتقدمة أو الساعية نحو التقدم خلال المائتى عام الأخيرة، وتصاعدت الدعوة فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين إلى إشراك المنظمات الأهلية وغير الحكومية فى جميع جهود التنمية، وأصبحت المؤتمرات الدولية وخاصة التى ترعاها الأمم المتحدة تحرص على تمثيل هذه المنظمات فى أعمالها وتلتفت إلى إسهاماتها وتوصياتها بل وتسند إليها أدواراً بارزة فى تنفيذ البرامج والمشروعات التى تدعمها (راشد: 2013، ص ص 13 – 14).

ولأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية أصبحت ضرورة حيوية وواجباً لتنمية المجتمعات الريفية والارتقاء بالمستوي المعيشي خصوصاً في الدول النامية، فإن المنهج التعاوني في التنمية هو الأقرب صلة بالتنمية المستدامة حيث يعتبر الحفاظ علي السلامة البيئية ومراعاة حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية أحد المرتكزات التي ترتكز عليها التعاونيات عند اشباع حاجات أعضائها، كما أن الأسلوب التعاوني يعتبر من انجح الأساليب لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأنه يلتزم بمبادىء وقواعد تحول دون الاستغلال، وتؤمن متطلبات تنمية المجتمع في رفع مستوي المعيشة وزيادة الإنتاج وتأمين الخدمات اللازمة للإنتاج والتوزيع، كما تؤمن الخدمات الاجتماعية الأخري للوصول إلي مستوي حياة أفضل لأفراد المجتمع وأعضاء التعاونيات.

وقد أشار (معهد التخطيط القومى: 2001، ص 12) أن الحلف التعاوني الدولي International Cooperative Alliance (ICA) قد وضع مجموعة جديدة من المبادئ التعاونية والمتعارف عليها دولياً تحت عنوان (New Cooperative Principles) تمثلت في: التطوعية والعضوية المفتوحة (Voluntary and Open Membership)، الرقابة الديمقراطية للأعضاء (Democratic Member Control)، المساهمة الاقتصادية للأعضاء (Member Economic Participation)، الاستقلال والإدارة الذاتية (Autonomy and Independence)،التعليم والتدريب والمعلومات (Education, Training and Information)، التعاون بين التعاونيات (Co-operation among Co-operatives)، الاهتمام بالمجتمع المحلى (Concern for Community).

ولكي تتحقق التنمية بشكل متوازن يجب أن تتضافر جهود الدولة والمنظمات التعاونية ومنظمات المجتمع الأخري ضمن خطة تنموية متوازنة يحدد فيها دور كل جهة من جهات المجتمع في تحقيق أهداف التنمية المطلوبة خصوصاً التعاونيات لما لها من أهداف اقتصادية واجتماعية تسعي إلي تحقيقها تساير أهداف التنمية، ومن ثم فإن إنشاء منظمات للصيادين والعاملين في قطاع الصيد والاستزراع السمكى هو أمر ممكن ومُجدي ومرغوب فيه، إذ يمكن لهذه المنظمات أن تلعب دورا هاما في تنمية المجتمع المحلي، فهي تعطي مجتمعاتها مرونة أكبر في مواجهة الصدمات البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية، مثل الصيد المتقلب، و حالات المرض و العجز و الوفاة لأعضائها، و الكوارث الطبيعية، و مع ذلك فإن التحديات الداخلية و العوامل الخارجية يمكن أن تهدد بشكل خطير فعالية هذه المنظمات و العوائد المنتظرة منها.

ورغم تزايد أعداد الجمعيات التعاونية السمكية في السنوات الأخيرة إلا أن الدور المنوط لهذه الجمعيات لا يزال ضعيفاً فى تنمية المجتمعات المحلية إذ توجد محددات داخلية تؤثر على فاعلية هذه التنظيمات سواء على مستوى مفهوم تنمية المجتمع فى عقول القائمين عليها أو المنتفعين منها، فضلاً على محددات خارجية تؤثر بالسلب أيضاً على فاعلية هذه المنظمات التعاونية، لذا كان من الضرورى تسليط الضوء على أهم هذه المحددات التى تؤثر على فاعلية جمعيات صائدى الأسماك فى تحقيق تنمية الثروة السمكية فى بحيرة ناصر.

الأهداف البحثية:

اتساقاً مع المشكلة البحثية السابقة يعتبر الهدف الرئيسى لهذا البحث هو دراسة المحددات التى تؤثر على فاعلية جمعيات صائدى الأسماك بأسوان فى تحقيق تنمية الثروة السمكية فى بحيرة ناصر وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

1 – التعرف على العوامل الشخصية والاجتماعية المتصلة بممارسة المهنة للمبحوثين.

2 – التعرف على الوضع الراهن لجمعيات صائدى الأسماك فى منطقة البحث.

3 – التعرف على أهم المحددات البيئية والايكولوجية، الفنية والتكنولوجية، التشريعية والسياسية، الإدارية والتنظيمية، والاقتصادية والتسويقية التى تؤثر على فاعلية الجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك فى تنمية الثروة السمكية فى بحيرة ناصر.

4 – التعرف على أهم مقترحات المبحوثين لمواجهة هذه المحددات.

أهمية البحث:

البعد النظري: نظراً لندرة الدراسات السابقة في مجال التعاونيات السمكية فى منطقة البحث، يعد هذا البحث إضافة علمية جديدة إلى التراث العلمى فى مجال الإرشاد السمكى.

البعد التطبيقي: تكتسب هذه الدراسة أهميتها التطبيقية من أن التعرف على محددات فاعلية جمعيات صائدى الأسماك بأسوان فى تنمية بحيرة ناصر سوف يسهم فى ايجاد الحلول المناسبة للتغلب على تلك المحددات والتى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند وضع استراتيجية قومية للنهوض بالثروة السمكية في المجتمع المحلى، فضلاً عن تحسين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية للصيادين.

الاستعراض المرجعى:

أولا: نشأة وتطور التعاون:

نتج عن تطبيق النظام الرأسمالى الحر آثاراً ضارة عمت المجتمعات آنذاك، حتى ظهر بعض المفكرين الذين نادوا بالتغيير من خلال تبنى اتجاهين فكريين أولهما: الفكر الاشتراكى الماركسى الذى نادى

بالقضاء على الملكية الفردية وإحلال الملكية الجماعية للمجتمع محلها و قيام النظام الشيوعى الذى يقتضى القضاء التام على النظام الرأسمالى، و ثانيهما: الفكر التعاونى الذى ينادى بإزالة مساوىء الرأسمالية و يبقى على الملكية الفردية فى نظام ديمقراطى سليم مبنى على أن مصلحة الجماعة هى مجموع مصالح أفرادها، و تطور هذا الاتجاه و لكنه لم يرقى إلى مرتبة المذهب الاقتصادى المتكامل، و هكذا ظهر علم التعاون كفرع من عائلة العلوم الاقتصادية (جامع: 1997، ص ص 20 – 21).

و قد كانت الحاجة إلى التمويل هى الباعث الرئيسى لنشأة الحركة التعاونية فى العالم على يد العالم الألمانى " فردريش فلهلم رايفيزن " (1818 – 1888م) والذى أسس أول جمعية إئتمان تعاونى و ألف كتابه الشهير "جمعيات الائتمان كوسيلة لعلاج معاناة سكان الريف و الحرفيين و العمال الحضريين" و تدور أفكاره الأساسية حول المساعدة الذاتية من خلال التعاون (أبو الخير: 1983، ص 205).

ومن هنا يتضح أن الجمعيات التعاونية لم تكن فى أصل نشأتها مؤسسات انبثقت من نصوص قانونية بل كانت ظاهرة اجتماعية و اقتصادية تكونت قبل أن يظهر القانون التعاونى إلى حيز الوجود و ابتكر رواد الحركة التعاونية الأوائل هذا الشكل التنظيمى من واقع تجاربهم العملية (زايد: 2013، ص 35).

أما منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فقد اهتمت بمجال منظمات الصيادين و تعاونياتهم منذ عام ١٩٥٩م، عندما نظمت بالتعاون مع منظمة العمل الدولية اجتماعاً فنياً بشأن التعاونيات السمكية، هذا و قد أعلنت الأمم المتحدة أن عام ٢٠١٢ م هو السنة الدولية للتعاونيات تحت شعار "المشاريع التعاونية لبناء عالم أفضل"، و أتاح هذا زخماً سياسياً مهماً لمناصرة الصيادين و منظمات العاملين في قطاع الصيد و العمل الجماعي كأدوات و عوامل محركة لتشجيع الصيد الرشيد، و كذلك لتحقيق رفاه البشر و سلامة النظم الإيكولوجية (الفاو: 2014، ص 105).

و لا يخفى على من يتتبع الحركة التعاونية في مصر أنها بدأت كحركة شعبية على يد الرائد التعاوني "عمر لطفي" عام 1908م كوسيلة لمواجهة الأزمة المالية آنذاك، حيث ولدت الحركة التعاونية المصرية من رحم الحركة الوطنية، و سعت إلى تحقيق النهوض الاقتصادي و الاجتماعي اعتماداً على تكتل الجهود الذاتية، و فرضت الأزمة المالية التي كانت قائمة في ذلك الوقت و تهديدها بوقوع أراضى الفلاحين في أيدي المرابين الأجانب أن يكون الميلاد الأول للحركة التعاونية المصرية في المجال الزراعي، و قد شكل النجاح الذي حققته هذه الحركة التعاونية الزراعية الوليدة حافزاً رئيسياً لقيام التعاونيات الاستهلاكية في السنة التالية ليتكامل بذلك الدور التنموي للحركة التعاونية المصرية إنتاجاً و توزيعاً، و لما كان التعاون منهجا يغطى كل مجالات النشاط الاقتصادي ذو البعد الاجتماعي، فعلى مر السنوات أخذ عدد المنظمات التعاونية في التزايد و الانتشار و تطورت هياكلها و مؤسساتها وأخذت تتدخل بقوة في مجالات الإنتاج الصناعي خاصة الحرفي و الخدمات الإنتاجية و مجالات الثروة السمكية و مجالات الإسكان .

ثم توالت التشريعات التعاونية منذ صدور أول تشريع تعاوني رقم 27 لسنة 1923م، و فى ظل هذه القوانين زاد عدد الجمعيات التعاونية حتى شمل جميع قرى الجمهورية بلا استثناء كما زادت معاملات الجمعيات التعاونية الزراعية و أعضائها و رؤوس أموالها و احتياطاتها و صارت جميع الخدمات الزراعية للفلاحين تقدم لهم عن طريق الجمعيات التعاونية، إلى أن صدر قانون الإصلاح الزراعي الأول رقم 78 لسنة 1952م، و الذى يعد نقطة تحول في مصير التعاونيات حيث سيطرت الدولة بصورة مركزية وكانت بداية تصفية التعاونيات الزراعية المصرية كحركة شعبية و التي تم تدشينها بصدور قانون رقم 117 لسنة 1976م الخاص ببنك التنمية و الائتمان الزراعي و بنوك القرى الذي سلب التعاونيات الزراعية أبرز اختصاصاتها مما أفقدها مورداً مهماً كانت تحصل عليه و هى نسبة التخفيض من قيمة المستلزمات و التي كانت تبلغ 5 % (الشاذلى: 2010، ص ص 393-407).

ثانياً: مفهوم الجمعيات التعاونية:

تعددت التعريفات المختلفة للجمعيات التعاونية بصفة عامة و الجمعيات التعاونية الزراعية بصفة خاصة، حيث ركز البعض على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي، بينما ركز البعض الأخر على الوضع القانوني للجمعية التعاونية، فقد عرف (قانون رقم 122 لسنة 1980، ص 2) الجمعية التعاونية على أنها " وحدات اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تطوير الزراعة في مجالاتها المختلفة كما تسهم في التنمية الريفية في مناطق عملها و ذلك بهدف رفع مستوى أعضائها اقتصاديا و اجتماعيا في إطار الخطة العامة للدولة ".

أما (قانون رقم 123 لسنة 1983م، ص 3) فقد عرف الجمعية التعاونية للثروة المائية بأنها " وحدات اقتصادية اجتماعية تهدف إلى تطوير و تنمية الثروة المائية فى مجالاتها المختلفة وتقديم الخدمات المختلفة لأعضائها و تسهم فى التنمية الاجتماعية فى مناطق عملها و ذلك بهدف رفع مستوى أعضائها و غيرهم اقتصادياً و اجتماعياً في إطار الخطة العامة للدولة و بما لا يتعارض و المبادىء المتعارف عليها دولياً ".

و في تعريف آخر ينظر إلى الجمعية التعاونية على أنها " واحدة من الوسائل المؤدية إلى حياة أفضل و مستوى معيشة أعلي و تعتبر الكفاءة في قيام الجمعية هي الهدف المباشر لهذا المفهوم، أما إصلاح الحالة الاجتماعية فيعتبر هدفها النهائي " (الخشن: 2004، ص 33).

أما (قشطة:2012، ص 78) فيرى أن التعاون هو ترابط بين مجموعة من الافراد، إتحدت أهدافهم لخدمة أنفسهم بأنفسهم فى إطار تنظيمى ديمقراطى فى إدارته، يؤدى خدماته على أساس التكاليف و يلعب رأس المال فيه دوراً ثانوياً، و يسمى هذا الشكل التنظيمى بالجمعيات التعاونية.

ثالثاً: حجم التعاونيات:

توجد التعاونيات فى جميع البلدان وكافة القطاعات بما فى ذلك قطاعات الزراعة و الأغذية و التمويل و الرعاية الصحية و التسويق و التأمين و الائتمان، و يقدر عدد أعضاء التعاونيات نحو مليار فرد فى العالم، و توفر أكثر من مائة مليون وظيفة (الفاو: 2012 ، ص 4).

أما فى مصر يشير (معهد التخطيط القومى: 2003، ص 65) من خلال تقرير التنمية البشرية إلى كبر حجم التعاونيات المصرية، كما يتضح من الجدول رقم (1).

جدول 1. حجم التعاونيات فى جمهورية مصر العربية.

نوع التعاون	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء بالمليون	حجم الأعمال بالمليار جنية
التعاون الاستهلاكى	4320	4	10
التعاون الانتاجى	487	0.058184	10
التعاون الزراعى	6334	4	25
التعاون الاسكانى	1936	2	8
التعاون السمكى	90	0.089713	1
الإجمالى	17167	10.137898	54

المصدر: معهد التخطيط القومى 2003م.

بينما يوضح جدول رقم (2) حجم البنيان التعاونى للثروة المائية عام 2015م و الذى يظهر تزايد أعداد الجمعيات التعاونية عن السنوات السابقة (الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، 2015، ص 105).

جدول 2. حجم البنيان التعاونى للثروة المائية فى مصر خلال عام 2015م.

نوع الجمعية	العدد
جمعيات المصايد	89
جمعيات الاستزراع	10
الاجمالى	99

المصدر: الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية 2015م.

و يأتى على قمة البنيان التعاونى للثروة المائية الاتحاد التعاونى و الذى أنشىء باسم الاتحاد التعاونى النوعى للثروة المائية برقم 21 لسنة 1960م و بصدور القانون رقم 123 لسنة 1983م تم تعديل إسمه ليكون الاتحاد التعاونى للثروة المائية منذ عام 1985م، و يضم تحته جميع الجمعيات بكافة مستوياتها سواء المحلية أو المشتركة أو العامة، و الذى يتولى نشر الدعوة إلى التعاون والدفاع عن مصالح الجمعيات التعاونية و إرشادها فى إدارة أعمالها و مراجعة حساباتها و التفتيش على أعمالها وبث الروح التعاونية و مساعدة المواطنين على إنشاء الجمعيات التعاونية و تعيين المشرفين و المنظمين و المراجعين لهذه الأعمال (جريدة الصياد: 2011، ص 15).

رابعاً: أهمية التعاونيات:

تعتبر الجمعيات التعاونية أكثر الأشكال قبولاً لتنظيم الصيادين و دفعهم للمشاركة فى عملية التنمية، بالإضافة إلى أن الجمعيات التعاونية تعمل كأداة لإمداد الصيادين بالخدمات المختلفة، فضلاً على أن التعاونيات توفر الاطار الذى من خلاله يمكن تقديم الائتمان المنظم لأعضائه و الذين ليس لديهم المقدرة على توفير الضمان الذى تطلبه مؤسسات التمويل (برانية: 2011، ص 12).

و بالرغم أن الدولة المصرية تبدى اهتماماً ملحوظاً بقطاع التعاونيات و الصيادين و أفردت له بعض المواد فى الدستور الجديد لسنة 2014م، { ففى المادة (17) " تعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين و العمال الزراعيين و الصيادين و العمالة غير المنتظمة

"، أما المادة (30) " تلتزم الدولة بحماية الثروة السمكية و حماية و دعم الصيادين و تمكنهم من مزاولة أعمالهم دون إلحاق الضرر بالنظم البيئية "، كذلك المادة (37) " الملكية التعاونية مصونة و ترعى الدولة التعاونيات و يكفل القانون حمايتها و دعمها و استقلالها " } (دستور مصر: 2014).

إلا أن الحكومة المصرية لم تتخذ أى إجراءات جادة للإصلاح المؤسسى للقطاع التعاونى و استمرت فى تدخلها فيه، بل ان مقاومة الحكومة لمحاولات تحرير الحركة التعاونية تعد من أهم المشكلات و المعوقات التى تواجه الحركة التعاونية، بالإضافة إلى ضعف المراكز المالية لكثير من التعاونيات، و عدم توافر الكفاءات الإدارية، و تدنى مستوى الخدمات التى تقدمها الجمعيات لأعضائها، و صورية انعقاد الجمعيات العمومية نظراً لفقدان الكثير من الأعضاء الإحساس بأهمية الدور الذى يمكن أن تقوم به الجمعيات، مما انعكس ذلك على أداء التعاونيات و انكمش دورها بشكل واضح (وزارة الزراعة: 2009، ص ص 68 – 69).

أضاف (الساعى والتركى: 2016، ص ص 763- 772) أن انعدام الخدمات الاجتماعية والصحية والتمويلية، و ارتفاع اسعار مستلزمات الصيد، و عدم توافر ورش لإنشاء وصيانة مراكب الصيد، و هجرة العمالة المدربة، و تهريب الأسماك تعد من أهم المشكلات و المعوقات التى تواجه مجتمع الصيادين العاملين فى بحيرة ناصر.

و جدير بالذكر أن البعض يرى التعاون ليس اتجاهاً للإستجداء أوعمل خيرى يقوم به المحسنون لمساعدة الفقراء وإنما هو إتجاه لاعتماد الطبقات الفقيرة على نفسها لنيل حقوقها مع ضمان حقوق كل من الفرد و المجموع، بينما يرى آخرون أن التعاون هو تجميع للقوى الاقتصادية الفردية تجميعاً يحقق مجهوداً مشتركاً بهدف الوصول لنتائج يسعى إليها مجموع هذه القوى الفردية (أبو الروس و إسماعيل: 1991م، ص 1)، بل يعتبر التعاون قيمة إنسانية عالية تتم بين الناس على مدار الزمن فى صورة تلقائية فردية من باب التكافل الاجتماعى (عمر: 2005، ص ص 1 - 15).

خامساً: الفاعلية Effectiveness

تعددت مفاهيم الفاعلية بين الباحثين سواء فى مجال علم الاجتماع أو الاقتصاد أو التربية أو الإدراة بشكل مترادف أو متداخل، فقد عرف (عبد اللاه: 1985، ص3) الفعالية على أنها " درجة التقدم الحادث فى تحقيق الأهداف الموضوعة". بينما عرف (سليمان: 1992، ص 54) فاعلية البرنامج بأنها " القدرة على تحقيق أهدافه و ذلك لأن الأهداف التعليمية تتعامل مع مكونات السلوك الثلاثة المعارف و المهارات و السلوك". أما (Meharg: 2012, P.1) يعرف الفاعلية بأنها " القدرة على تحقيق الأهداف و أن تتطابق النتائج المتحصل عليها مع الأهداف الموضوعة "

أما (سويلم: 2003، ص ص 111- 114) فقد أشار أن الفعالية من المفاهيم التى تلتصق إلتصاقاً و ثيقاً بالكفاءة، و قد بين الخطوط الفاصلة بينهما، ففى قواميس اللغة العربية و الانجليزية فإن الكفاءة تعنى " القدرة على العمل بمهارة "، أما الفعالية تعنى " القدرة على التأثير الفعلى "، و من الناحية الاجتماعية فالكفاءة تعنى " القدرة على تحقيق الأعمال بمهارة و اقتدار "، أما الفعالية تعنى " القدرة على القيام بالعمل المطلوب بالشكل الذى يحقق التأثير المطلوب ". كذلك أوضح أن العرب استخدموا مصطلح Effectiveness على أنه فعالية و فاعلية دون فرق بينهما فى المعنى.

العوامل المؤثرة على الفاعلية:

فى سبيل سعى الارشاد الزراعى إلى تحقيق أهدافه لابد أن ترتبط جهوده و خططه و برامجه بخطط و سياسات و استراتيجيات الدولة، لذا يتطلب الواقع أن يكون جهاز الارشاد و العاملين به على دراية و فهم كامل بالمناخ العام الذى يعمل فيه الارشاد و التعرف على العوامل المؤثرة على برامجه و خططه و أنشطته المختلفة، و أهم هذه العوامل: العوامل السياسية، العوامل الاقتصادية، العوامل الاجتماعية و الثقافية، العوامل الإيكولوجية، و العوامل الإدارية و التنظيمية (عليوة: 2004، ص ص 49 – 55).

الطريقة البحثية

نوع الدراسة والمنهج المستخدم:

تعتبر هذه الدراسة فى جانب منها دراسة استكشافية من حيث أن ميدان الدراسة جديد فى منطقة الدراسة، و وجود قصور فى الدراسات السابقة فى مجال تعاونيات الثروة السمكية، فى حين يعتبر الجانب الأخر منها دراسة وصفية ذات طبيعة مسحية حيث تصف بعض المتغيرات المتصلة بخصائص المبحوثين و الوضع الراهن لهم، أما المنهج المستخدم فهو المنهج الوصفى كأنسب منهج مناسب لهذه الدراسة من خلال المسح الاجتماعى الجزئى بالعينة.

مجالات الدراسة وتشمل:

المجال الجغرافى: تم إجراء هذه الدراسة فى محافظة أسوان على الجمعيات التعاونية العاملة فى بحيرة ناصر.

المجال البشرى: تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من الصيادين المشتركين فى الجمعيات التعاونية العاملة فى بحيرة ناصر طبقاً لمعادلة **Cochran,** (1997) بلغت نحو 346 مبحوث تمثل نحو 11 % من إجمالى الشاملة البالغ عددها 3112 .

المجال الزمنى: تم جمع البيانات الميدانية لهذه الدراسة خلال الفترة من أول يناير إلى أخر مارس 2017م.

طريقة وأدوات جمع البيانات:

تم جمع البيانات باستخدام استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية، حيث تم تصميم الاستمارة وفقاً لأهداف الدراسة وإجراء اختبار مبدئى على عينة عشوائية من المبحوثين و عمل التعديلات اللازمة حتى أصبحت فى صورتها النهائية.

أدوات التحليل الاحصائى:

تم استخدام التكرارات و النسب المئوية و المدى الفعلى و المتوسط الحسابى و الانحراف المعيارى كأدوات تناسب طبيعة الدراسة عن طريق برنامج SPSS.

التعريفات الاجرائية للتغيرات وكيفية قياسها:

السن: يقصد به عمر المبحوثين لأقرب سنة وقت إجراء الدراسة، و تقاس بالرقم الخام.

الحالة التعليمية: يقصد به مستوى التعليم الرسمى للمبحوثين، وتم قياسها من خلال إعطاء درجات 1، 2، 3، 4، 5 للاستجابات أمى، يقرأ و يكتب، مؤهل متوسط، فوق متوسط، مؤهل عال على الترتيب.

الحالة الصحية: يقصد بها الحالة المرضية للمبحوثين، وتم قياسها من خلال إعطاء درجات 1، 2 للاستجابات مريض، سليم على الترتيب.

الحالة الاجتماعية: يقصد بها الحالة الزواجية للمبحوثين، وتم قياسها من خلال إعطاء درجات 1،2، 3 للاستجابات متزوج، أعزب، أخرى تذكر على الترتيب.

محل الاقامة: يقصد به مكان التوطين والمعيشة للمبحوثين، وتم قياسها من خلال إعطاء درجات 1، 2 للاستجابات ريف، حضر على الترتيب.

المهنة: يقصد بها الحرفة التى يمارسها المبحوثين، وتم قياسها من خلال إعطاء درجات 1، 2، 3 للاستجابات صياد، مهنة مرتبطة بالصيد، كليهما على الترتيب.

عدد سنوات الخبرة: يقصد بها عدد السنوات التى مارس فيها المبحوث مهنة الصيد أو مهنة مرتبطة بها، وتم قياسها من خلال الرقم الخام.

مصادر الدخل: يقصد بها مصادر الحصول على دخل مالى، وتم قياسها من خلال إعطاء درجات 1، 2، 3 للاستجابات الصيد، عمل إضافى، كليهما على الترتيب.

التدريب: يقصد به حضور المبحوثين لدورات تدريبية فى مجال الصيد أو التعاونيات السمكية، وتم قياسها من خلال إعطاء درجات 1، 2 للاستجابات حضر ، ولم يحضر على الترتيب.

المشاركة الاجتماعية: يقصد بها مدى مشاركة المبحوثين فى الجمعية التعاونية المنتمى إليها، وقسمت إلى أربع عبارات: الاشتراك وتم قياسها باعطاء درجات 1، 2 للاستجابات مشترك، غير مشترك على الترتيب، وعبارة نوع العضوية وتم قياسها بإعطاء درجات 1، 2، 3، 4 للاستجابات عضو عادى، عضو فى لجنة، عضو إدارى، منصب رئاسى على الترتيب، وعبارة المشاركة فى الأنشطة وتم قياسها بإعطاء درجات 1، 2، 3، 4 للاستجابات لا أشارك، نادراً، أحياناً، دائماً على الترتيب، وعبارة الاستفادة من الجمعية وتم قياسها بإعطاء درجات 1، 2، 3، 4 للاستجابات منعدمة، صغيرة، متوسطة، كبيرة على الترتيب.

الوضع الراهن للجمعيات: يقصد به فى هذه الدراسة عدد الجمعيات العاملة فى بحيرة ناصر وإجمالى عدد الصيادين والمشتركين منهم فى الجمعيات، وعدد مراكب الصيد ومراكب التجميع، ومعدل الانتاج السنوى من الأسماك الطازجة والمملحة، والمساحة المائية الشاطئية لكل جمعية، والمبالغ المالية المستقطعة منهم لجهات الاشراف المختلفة، وتم قياسها بالرقم الخام..

المحددات البيئية والايكولوجية: يقصد بها خصائص الوسط المائى المحيط والعوامل المؤثرة فيه، وهى مكونة من عشر عبارات، وتم قياسها

من خلال إعطاء درجات 1، 2، 3، 4 للاستجابات منعدمة، ضعيفة، متوسطة، كبيرة على الترتيب.

المحددات الادارية والتنظيمية: يقصد بها مجموعة القرارات التنظيمية التى تصدر من جهات الاشراف المنظمة للعمل فى البحيرة ، وهى مكونة من عشر عبارات، وتم قياسها من خلال إعطاء درجات 1، 2، 3، 4 للاستجابات منعدمة، ضعيفة، متوسطة، كبيرة على الترتيب.

المحددات الفنية والتكنولوجية: يقصد بها مجموعة المهارات الفنية والتقنية الحديثة لدى المبحوثين، وهى مكونة من عشر عبارات، وتم قياسها من خلال إعطاء درجات 1، 2، 3، 4 للاستجابات منعدمة، ضعيفة، متوسطة، كبيرة على الترتيب.

المحددات التشريعية والسياسية: يقصد بها مجموعة التشريعات والقرارات السيادية التى تنظم العمل والتى تعكس السياسة العامة لدولة، وهى مكونة من عشر عبارات، وتم قياسها من خلال إعطاء درجات 1، 2، 3، 4 للاستجابات منعدمة، ضعيفة، متوسطة، كبيرة على الترتيب.

المحددات الاقتصادية والتسويقية: يقصد بها مجموعة العوامل المرتبطة بالتكاليف الاستثمارية والتمويل والتسويق، وهى مكونة من عشر عبارات، وتم قياسها من خلال إعطاء درجات 1، 2، 3، 4 للاستجابات منعدمة، ضعيفة، متوسطة، كبيرة على الترتيب.

النتائج ومناقشتها

أولا: العوامل الشخصية والاجتماعية المتصلة بممارسة المهنة:

يوضح جدول (3) أن 58.96 % من المبحوثين أعمارهم أكثر من 51 عاماً، وأن 29.48 % أميون ونفس النسبة يحملون مؤهلاً متوسطاً، وأن 97.69 % سليم، وأن 56.64 % يعيشون فى الريف، وأن 97.69 % متزوجون، وأن 69.64 % يعملون بمهنة الصيد، وأن 47.98 % لديهم خبرة فى مجال الصيد أقل من 26 عاماً، وأن 67.05 % مصدر دخلهم الصيد فقط، وأن 59.83 % لم يحضروا دورات تدريبية.

جدول 3. توزيع المبحوثين وفقاً للعوامل الشخصية و الاجتماعية المتصلة بممارسة المهنة

الصفة	التوزيع		الصفة	التوزيع	
	التكرار	%		التكرار	%
1 - السن:			2 – الحالة التعليمية:		
أقل من 42	96	27.75	أمى	102	29.48
42 – 50	46	13.29	يقرأ ويكتب	33	9.54
51 فأكثر	204	58.96	متوسط	102	29.48
-	-	-	فوق متوسط	8	2.31
-	-	-	عال	101	29.19
المجموع	346	100	المجموع	346	100
3- الحالة الصحية:			4 - محل الاقامة:		
سليم	338	97.69	حضر	149	43.06
مريض	8	2.31	ريف	197	56.64
المجموع	346	100	المجموع	346	100
5 - الحالة الاجتماعية:			6 - المهنة:		
متزوج	338	97.69	صياد	242	69.64
أعزب	-	-	أخرى مرتبطة بالصيد	29	8.38
أرمل	8	2.31	كليهما	75	21.68
المجموع	346	100	المجموع	346	100
7 - الخبرة فى مجال الصيد:			8 - مصادر الدخل:		
أقل من 26 عام	166	47.98	الصيد	232	67.05
من 26 – 48	163	47.11	عمل إضافى	73	21.09
49 فأكثر	17	4.91	كليهما	41	11.85
المجموع	346	100	المجموع	346	100
9 - التدريب:					
حضر دورات	139	40.17			
لم يحضر	207	59.83			
المجموع	346	100			

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث

أما جدول (4) يوضح المشاركة الاجتماعية للمبحوثين، حيث اتضح أن جميع المبحوثين مشتركون فى جمعيات تعاونية لصيد الأسماك بنسبة 100 %، و أن 53.18 % أعضاء عاديون، وأن 42.20 % يشاركون دائماً فى أنشطة الجمعية، و أن 36.99 % أستفادتهم صغيرة من الجمعية.

جدول 4. توزيع المبحوثين وفقاً للمشاركة الاجتماعية فى جمعيات صائدى الأسماك فى بحيرة ناصر

الصفة	التوزيع		الصفة	التوزيع	
	التكرار	%		التكرار	%
1 - الاشتراك:			2 - نوع العضوية:		
مشترك	346	100	عضوعادى	184	53.18
غير مشترك	-	-	عضو فى لجنة	73	21.10
-	-	-	عضو إدارى	53	15.32
-	-	-	منصب رئاسى	36	10.41
الاجمالى	346	100	الاجمالى	346	100
3 - المشاركة فى الانشطة:			4 - الاستفادة من الجمعية:		
لا أشارك	18	5.20	منعدمة	28	8.10
نادراً	102	29.48	صغيرة	128	36.99
أحياناً	80	23.12	متوسطة	93	26.88
دائماً	146	42.20	كبيرة	97	28.04
الاجمالى	346	100	الاجمالى	346	100

المصدر: جمعت و حسبت من بيانات البحث.

ثانياً: الوضع الراهن للجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك العاملة فى بحيرة ناصر:

يتضح من جدول (5) أن عدد الجمعيات العاملة فى بحيرة ناصر أربع جمعيات فقط هى جمعية أسوان الأم و جمعية التكامل و جمعية أبناء أسوان و الجمعية النوبية حسب الترتيب الزمنى التصاعدى لإنشائها، لكل منها مساحة مائية محددة تعمل فى نطاقها، و قد بلغ عدد إجمالى الصيادين 12670 صياد منهم 3112 صياد مشترك فى الجمعيات التعاونية، و أن إجمالى عدد مراكب الصيد 2828 مركب و 146 مركب معونة (تجميع)، و يبلغ معدل الانتاج السنوى حوالى 17000 طن سمك طازج وحوالى 175450 صفيحة أسماك مملحة بمعدل (4.74 طن سمك مملح)، و تتصدر جمعية أسوان الأم أعلى إنتاجية بين الجمعيات العاملة فى بحيرة ناصر.

جدول 5. الوضع الراهن للجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك العاملة فى بحيرة ناصر

الجمعية	سنة التأسيس	عدد الصيادين		عدد المراكب		معدل الانتاج السنوى		المساحة المائية كم شاطىء
		صياد	مشترك	صيد	معونة	طازج بالطن	مملح بالصفيحة	
أسوان الأم	1962م	7880	2500	1632	84	7500	100000	800
جمعية التكامل	1980م	260	61	61	4	500	450	66
أبناء أسوان	1981م	2300	168	615	25	3000	-	300
الجمعية النوبية	1984م	2230	373	520	33	6500	75000	270
الإجمالى	-	12670	3112	2828	146	17000	175450	1436

المصدر: جمعت و حسبت من بيانات البحث.

كذلك يتضح من جدول (6) أنه بناءً على أخر قرار لمحافظ أسوان رقم (35) لسنة 2015م يتم تحصيل قرش سمكى على إنتاج بحيرة ناصر بنحو 250 جنية عن كل طن سمك طازج، و ست جنيهات عن كل صفيحة أسماك مملحة، حيث يحصل صندوق الخدمات بمحافظة أسوان على ثلاثون جنيهاً / طن سمك، و ثلاثون جنيهاً للهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، و ثمانون جنيهاً للجمعية التعاونية المنتمى لها الصياد، و عشر جنيهات للإتحاد التعاونى للثروة المائية، و عشر جنيهات لجمعية رعاية الصيادين فى الشئون الاجتماعية كمعاش للصيادين، و سبعون جنيهاً حساب إدخار بالجمعية تصرف خلال فترة توقف الصيد السنوى، و عشرون جنيهاً تحت أعباء مالية أخرى بالجمعية المختصة (ضرائب).

جدول 6. توزيع القرش السمكى عن إنتاج الأسماك الطازجة و المملحة ببحيرة ناصر

جهة التحصيل	الأسماك الطازجة قرش / كيلو جرام	الأسماك المملحة 6 جنية / صفيحة
محافظة أسوان	3	1
هيئة الثروة السمكية	3	
الجمعية التعاونية	8	5
الاتحاد التعاونى	1	
جمعية الرعاية	1	
حساب إدخار بالجمعية	7	
أعباء مالية فى الجمعية	2	
الاجمالى	25	6

المصدر: قرار محافظ أسوان رقم (35) لسنة 2015م.

ثالثاً: المحددات الكلية المؤثرة على فاعلية جمعيات صائدى الأسماك فى تنمية بحيرة ناصر:

للتعرف على درجة تأثير المحددات الكلية على فاعلية جمعيات صائدى الأسماك فى تنمية بحيرة ناصر من وجهة نظر المبحوثين، تم تصنيف المحددات الكلية إلى ثلاث فئات على أساس المدى الفعلى بمتوسط حسابى 163.46 درجة، و انحراف معيارى 19.14 درجة، و قد أشار 50.58 % من المبحوثين أنها ذات تأثير متوسط، بينما أشار 44.22 % أشاروا أنها ذات تأثير ضعيف، فى حين أشار 5.2 % أنها ذات تأثير كبير كما هو موضح بجدول (7).

جدول 7. درجة تأثير المحددات الكلية على فاعلية جمعيات صائدى الأسماك بأسوان فى تنمية بحيرة ناصر وفقاً لاختيار المبحوثين

درجة التأثير	التكرار	%
ضعيفة (أقل من 160)	153	44.22
متوسطة (من160 – 193)	175	50.58
كبيرة (من 194 فأكثر)	18	5.20
المجموع	346	% 100
المتوسط الحسابى 163.46	الانحراف المعيارى 19.14	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث.

و للتعرف على أهم المحددات الكلية وترتيبها من حيث درجة التأثير على فاعلية جمعيات صائدى الأسماك فى بحيرة ناصر من وجهة نظر المبحوثين، جاءت المحددات التشريعية و السياسية فى المرتبة الأولى بمتوسط حسابى قدره 36.56 درجة، بينما جاءت المحددات البيئية و الايكولوجية فى المرتبة الخامسة و الأخيرة بمتوسط حسابى قدره 29.03 درجة كما يتضح من جدول (8).

جدول 8. يوضح ترتيب تأثير المحددات الكلية على فاعلية جمعيات صائدى الأسماك بأسوان فى تنمية بحيرة ناصر وفقاً لاختيار المبحوثين

المحددات الكلية	المتوسط الحسابى	الترتيب
المحددات البيئية والايكولوجية	29.03	5
المحددات الإدارية والتنظيمية	32.24	3
المحددات الفنية و التكنولوجية	31.58	4
المحددات التشريعية والسياسية	36.56	1
المحددات الاقتصادية والتسويقية	34.02	2

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث.

(1) بالنسبة للمحددات البيئية والإيكولوجية:

للتعرف على درجة تأثير المحددات البيئية والايكولوجية على فاعلية جمعيات صائدى الأسماك فى تنمية بحيرة ناصر، تم تصنيفها إلى ثلاث فئات على أساس المدى الفعلى بمتوسط حسابى قدره 29.03 درجة، و انحراف معيارى قدره 3.58 درجة، و قد اشار 50.6 % من المبحوثين أنها ذات تأثير متوسط، بينما أشار 37.6 % أنها ذات تأثير ضعيف، فى حين أشار 11.8 % أنها ذات تأثير كبير كما يتضح من جدول (9)، هذا و قد إحتلت التغيرات المناخية و قلة مياه الفيضان المرتبة الأولى بين العوامل المؤثرة فى المحددات البيئية و الايكولوجية وفقاً لآراء المبحوثين بمتوسط حسابى 3.78 درجة، بينما احتل التلوث بأنواعه المختلفة المرتبة العاشرة و الأخيرة بمتوسط حسابى قدره 1.88 درجة، كما يتضح من جدول (10).

جدول 9. توزيع درجة تأثير المحددات البيئية والايكولوجية على فاعلية جمعيات صائدى الأسماك بأسوان فى تنمية بحيرة ناصر وفقاً لاختيار المبحوثين

درجة التأثير	التكرار	%
ضعيفة (أقل من 28)	130	37.6
متوسطة (من 28 – 33)	175	50.6
كبيرة (من 34 فأكثر)	41	11.8
المجموع	346	% 100
المتوسط الحسابى 29.03	الانحراف المعيارى 3.58	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث.

جدول 10. توزيع المبحوثين وفقاً لآرائهم نحو المحددات البيئية و الايكولوجية على فاعلية جمعيات صائدى الأسماك فى تنمية بحيرة ناصر

العوامل المؤثرة	المتوسط الحسابى	كبيرة		متوسطة		ضعيفة		منعدمة		الترتيب
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	
التلوث بأنواعه المختلفة	1.88	9	2.6	74	21.3	131	37.8	123	38	10
إطماء بعض أجزاء البحيرة	2.38	41	11.8	92	26.5	172	49.6	41	11.8	8
إزدهار بعض أنواع الطحالب والنباتات	2.35	34	9.8	100	28.8	166	47.8	46	13.3	9
تذبذب مستوى المياه على مدار العام	3.14	125	36	153	44.1	60	17.3	8	2.3	5
تغير نظام المياه من النهرى للبحيرى	2.67	69	19.9	151	43.5	72	20.7	54	15.6	6
التغيرات المناخية وقلة مياه الفيضان	3.78	281	81	57	16.4	8	2.3	-	-	1
بناء سد أثيوبيا وانخفاض تدفق المياه	3.71	265	76.4	63	18.2	18	5.2	-	-	2
تركيز الصيد فى المناطق الشاطئية	3.48	214	61.7	86	24.8	46	13.3	-	-	3
انتشار التماسيح وزيادة افتراس الاسماك	3.18	153	44.1	103	29.7	90	25.9	-	-	4
انتشار الطيور وزيادة انتشار الأمراض	2.42	51	14.7	87	25.1	166	47.8	42	12.1	7

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث.

(2) بالنسبة للمحددات الإدارية والتنظيمية:

للتعرف على درجة تأثير المحددات الإدارية و التنظيمية على فاعلية جمعيات صائدى الأسماك فى تنمية بحيرة ناصر، تم تصنيفها إلى ثلاث فئات على أساس المدى الفعلى بمتوسط حسابى قدره 32.24 درجة، و انحراف معيارى قدره 4.72 درجة، و قد اشار 43.06 % من المبحوثين أنه ذات تأثير متوسط، بينما أشار 32.08 % أنها ذات تأثير كبير، فى حين أشار 24.86 % أنها ذات تأثير ضعيف كما يشير جدول (11)، هذا و قد إحتلت تعدد جهات الإشراف على البحيرة المرتبة الأولى بين العوامل المؤثرة فى المحددات الإدارية و التنظيمية وفقاً لآراء المبحوثين بمتوسط حسابى 3.72 ، بينما احتلت إصدار رخص لمن لا يمارس مهنة الصيد المرتبة العاشرة و الأخيرة بمتوسط حسابى قدره 2.86 درجة كما يتضح من جدول (12).

جدول 11. توزيع درجة تأثير المحددات الادارية والتنظيمية على فاعلية جمعيات صائدى الأسماك بأسوان فى تنمية بحيرة ناصر وفقاً لاختيار المبحوثين

درجة التأثير	التكرار	%
ضعيفة (أقل من 29)	86	24.86
متوسطة (من 29 – 34)	149	43.06
كبيرة (35 فأكثر)	111	32.08
المجموع	346	% 100
المتوسط الحسابى 32.24	الانحراف المعيارى 4.72	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث.

جدول 12. توزيع المبحوثين وفقاً لآرائهم نحو المحددات الادارية و التنظيمية على فاعلية جمعيات صائدى الأسماك فى تنمية بحيرة ناصر

العوامل المؤثرة	المتوسط الحسابى	كبيرة		متوسطة		ضعيفة		منعدمة		الترتيب
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	
تعدد جهات الاشراف على البحيرة	3.72	250	72	96	27.7	-	-	-	-	1
نقص الوعى التعاونى لأعضاء الجمعية	3.12	124	35.7	156	45	50	14.4	16	4.6	8
عدم تمثيل الصيادين فى لجان البحيرة	2.76	77	22.2	146	42.1	89	25.6	34	9.8	9
اصدار رخص لمن لا يمارس الصيد	2.68	115	33.1	91	26.2	55	15.9	85	24.5	10
انعدام دور الارشاد السمكى فى المنطقة	3.37	218	62.8	64	18.4	40	11.5	24	6.9	4
تدخل المحليات فى أنشطة الصيد	2.93	142	40.9	90	25.9	65	18.7	49	14.1	6
انعدام مراكز تدريب وتأهيل الصيادين	3.15	196	56.5	55	15.9	46	13.3	49	14.1	7
انتشار عمليات تهريب الاسماك	3.54	237	68.3	59	17	50	14.4	-	-	3
ضعف الرقابة من الجهات التنفيذية	3.62	257	74.1	65	18.7	8	2.3	16	4.6	2
عدم وجود مشروع تنموى للجمعية	3.32	145	41.1	167	48.1	34	9.8	-	-	5

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث

(3) بالنسبة للمحددات الفنية والتكنولوجية:

للتعرف على درجة تأثير المحددات الفنية و التكنولوجية على فاعلية جمعيات صائدى الأسماك فى تنمية بحيرة ناصر، تم تصنيفها إلى ثلاث فئات على أساس المدى الفعلى بمتوسط حسابى قدره 31.58 درجة و انحراف معيارى قدره 9.47 درجة، و قد اشار 64.45 % من المبحوثين أنها ذات تأثير ضعيف، بينما أشار 23.66 % أنها ذات تأثير متوسط ، فى حين أشار 2.89 % أنها ذات تأثير كبير كما يتضح من جدول (13)، هذا و قد إحتلت نقص العمالة الفنية المدربة المرتبة الأولى بين العوامل المؤثرة فى المحددات الفنية والتكنولوجية وفقاً لآراء المبحوثين بمتوسط حسابى 4.15 درجة، بينما احتلت نقص المهارات الفنية لأماكن و مواعيد تجمع الأسماك المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابى قدره 2.61 درجة، كما يتضح من جدول (14).

جدول 13. توزيع درجة تأثير المحددات الفنية و التكنولوجية على فاعلية جمعيات صائدى الأسماك بأسوان فى تنمية بحيرة ناصر وفقاً لاختيار المبحوثين

درجة التأثير	التكرار	%
ضعيفة (أقل من 36)	223	64.45
متوسطة (من 36 – 54)	113	23.66
كبيرة (55 فأكثر)	10	2.89
المجموع	346	% 100
المتوسط الحسابى 31.58	الانحراف المعيارى 9.47	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث.

جدول14.توزيع المبحوثين وفقاً لآرائهم نحو المحددات الفنية و التكنولوجية على فاعلية جمعيات صائدى الأسماك فى تنمية بحيرة ناصر

العوامل المؤثرة	المتوسط الحسابى	كبيرة		متوسطة		ضعيفة		منعدمة		الترتيب
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	
انتشار طرق الصيد الجائر و المخالف	3.34	194	55.9	78	22.5	74	21.3	-	-	4
عدم وجود دراسات حديثة للمخزون السمكى	3.61	220	63.4	118	34	8	2.3	-	-	3
دخول غير المتخصصين فى مهنة الصيد	3.09	118	34	152	43.8	68	19.6	8	2.3	5
نقص العمالة الفنية المدربة	4.15	155	44.7	70	20.2	67	19.3	44	12.7	1
إنعدام أجهزة الكشف عن تجمعات الاسماك	2.67	119	34.3	65	18.7	92	26.5	70	20.2	8
نقص المهارات الفنية لأماكن ومواعيد تجمع الأسماك	2.61	90	25.9	102	29.4	84	24.2	70	20.2	9
قدم وتهالك أسطول الصيد و تعطل معظمه	2.77	132	38	74	21.3	70	20.2	70	20.2	7
إنعدام المدارس الفنية لتعليم وصيانة معدات الصيد	2.82	126	36.3	74	21.3	104	30	42	12.1	6
عدم الاستفادة المثلى من أخوار البحيرة الـ 85	2.82	97	28	123	35.4	94	27.1	32	9.2	6
إنخفاض أعداد الزريعة الملقاة فعلياً فى البحيرة	3.66	257	74.1	63	18.2	26	7.5	-	-	2

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث.

(4) بالنسبة للمحددات التشريعية والسياسية:

للتعرف على درجة تأثير المحددات التشريعية و السياسية على فاعلية جمعيات صائدى الأسماك فى تنمية بحيرة ناصر، تم تصنيفها إلى ثلاث فئات على أساس المدى الفعلى بمتوسط حسابى قدره 36.56 درجة و انحراف معيارى قدره 7.58 درجة، و قد اشار 97.69 % من المبحوثين انها ذات تأثير كبير، بينما أشار 2.31 % أنها ذات تأثير متوسط كما يشير جدول (15)، هذا و قد إحتل عدم إحترام الصيادين لقرارات وقف الصيد السنوى المرتبة الأولى بين العوامل المؤثرة فى المحددات التشريعية و السياسية وفقاً لآراء المبحوثين بمتوسط حسابى 4.11 درجة، بينما احتل عدم إلمام الصيادين بقانون تعاونيات الثروة المائية 123 لسنة 1983م المرتبة العاشرة و الأخيرة بتوسط حسابى قدره 3.18 درجة كما يتضح من جدول (16).

جدول 15. توزيع درجة تأثير المحددات التشريعية و السياسية على فاعلية جمعيات صائدى الأسماك بأسوان فى تنمية بحيرة ناصر وفقاً لاختيار المبحوثين

درجة التأثير	التكرار	%
ضعيفة (أقل من 53)	338	-
متوسطة (من 53 – 71)	-	2.31
كبيرة (72 فأكثر)	8	97.69
المجموع	346	% 100
المتوسط الحسابى 36.56	الانحراف المعيارى 7.58	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث.

جدول 16. توزيع المبحوثين وفقاً لآرائهم نحو المحددات التشريعية والسياسية على فاعلية جمعيات صائدى الأسماك فى تنمية بحيرة ناصر

العوامل المؤثرة	المتوسط الحسابى	كبيرة		متوسطة		ضعيفة		منعدمة		الترتيب
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	
عدم الاستقرار السياسى و تدهور حالة السياحة	3.79	283	81.6	55	15.9	8	2.3	-	-	4
عدم اهتمام الدولة بقطاع الصيد والصيادين	3.81	283	81.6	63	18.2	-	-	-	-	2
إصدار قوانين ألغت مواد بقانون التعاونيات السمكية	3.47	220	63.4	86	24.8	24	6.9	16	4.6	9
التشريعات السمكية قديمة ولا تساير الوضع الراهن	3.56	219	63.1	111	32	8	2.3	8	2.3	7
إصدار تشريعات بدون تنسيق مع الاتحاد التعاونى	3.52	227	65.4	83	23.9	28	8.1	8	2.3	8
عدم الاستجابة لخفض سن معاش الصيادين لـ 55 سنة بدلاً من 65 سنة	3.57	216	62.2	112	32.3	18	5.2	-	-	6
عدم إلمام الصيادين بقانون التعاونيات رقم 83/123	3.18	141	40.6	135	38.9	62	17.9	8	2.3	10
عدم إدراج الصيادين ضمن مظلة التأمين الصحى	3.80	296	85.3	32	9.2	18	5.2	-	-	3
عدم احترام الصيادين لقرارات وقف الصيد السنوى	4.11	194	55.9	62	17.9	28	8.1	54	15.6	1
الاسترخاء فى تنفيذ قوانين الصيد وأنشطته المختلفة	3.71	273	78.7	55	15.9	10	2.9	8	2.3	5

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث.

(5) بالنسبة للمحددات الاقتصادية والتسويقية:

للتعرف على درجة تأثير المحددات الاقتصادية و التسويقية على فاعلية جمعيات صائدى الأسماك فى تنمية بحيرة ناصر، تم تصنيفها إلى ثلاث فئات على أساس المدى الفعلى بمتوسط حسابى قدره 34.02 درجة و انحراف معيارى قدره 4.56 درجة، و قد اشار جميع المبحوثين بنسبة 100 % أنها ذات تأثير ضعيف كما يتضح من جدول (17)، هذا وقد إحتل عدم صرف تعويضات فى حالات العجز و المرض والوفاة المرتبة الأولى بين العوامل المؤثرة فى المحددات الاقتصادية و التسويقية وفقاً لآراء المبحوثين بمتوسط حسابى 3.57 درجة، بينما احتلت انخفاض موارد الجمعية نتيجة ضعف المساهمات المرتبة العاشرة و الأخيرة بمتوسط حسابى قدره 3.16 درجة، كما يتضح من جدول (18).

جدول17. توزيع درجة تأثير المحددات الاقتصادية والتسويقية على فاعلية جمعيات صائدى الأسماك بأسوان فى تنمية بحيرة ناصر وفقاً لاختيار المبحوثين

درجة التأثير	التكرار	%
ضعيفة (أقل من 46)	346	100
متوسطة (من 46 – 52)	-	-
كبيرة (53 فأكثر)	-	-
المجموع	346	% 100
المتوسط الحسابى 34.02	الانحراف المعيارى 4.56	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث.

جدول 18. توزيع المبحوثين وفقاً لآرائهم نحو المحددات الاقتصادية و التسويقية على فاعلية جمعيات صائدى الأسماك فى تنمية بحيرة ناصر

العوامل المؤثرة	المتوسط الحسابى	كبيرة		متوسطة		ضعيفة		منعدمة		الترتيب
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	
زيادة الرسوم الجمركية على مستلزمات الانتاج	3.50	205	59.1	122	35.2	8	2.3	11	3.2	3
تعدد الرسوم على مراكب الصيد والصيادين	3.45	164	47.3	174	50.1	8	2.3	-	-	5
انخفاض رأس مال صندوق دعم الصيادين	3.38	175	50.4	137	39.5	26	7.5	8	2.3	6
انخفاض الدعم المقدم من الجمعية للصيادين	3.21	154	44.4	144	41.5	16	4.6	32	9.2	9
انخفاض موارد الجمعيات نتيجة ضعف المساهمات	3.16	131	37.8	175	50.4	16	4.6	24	6.9	10
عدم تمكن الجمعيات من الحصول على بطاقة استيرادية	3.53	236	68	82	23.3	20	5.8	8	2.3	2
عدم تمكن الجمعيات من الحصول على رخصة من الاتحاد الأوروبى لتصدير الأسماك	3.49	230	66.3	74	21.3	26	7.5	16	4.6	4
صعوبة الحصول على قروض بضمانات ميسرة	3.33	172	49.6	142	40.9	8	2.3	24	6.9	7
عدم صرف تعويضات فى حالات العجز والمرض والوفاة	3.57	244	70	68	19.6	10	2.9	24	6.9	1
انعدام المنافذ التسويقية والحلقات بالقرب من مناطق الصيد	3.32	193	55.6	113	62.6	-	-	40	11.5	8

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث.

تعقيب:

تم التعرف على المحددات الكلية و تأثيرها على فاعلية جمعيات صائدى الأسماك بأسوان فى تنمية بحيرة ناصر، و اتضح أن أكثر من نصف عدد المبحوثين بنسبة 50.58 % أشاروا أن المحددات الكلية كانت ذات تأثير متوسط ، و جاءت المحددات التشريعية و السياسية فى المرتبة الأولى من حيث درجة التأثير بين المحددات الكلية وفقاً لآراء المبحوثين، و ذلك لأن التشريعات المنظمة للتعاونيات السمكية رقم 132 و صيد الأسماك رقم 124 قد صدرت فى عام 1983م و من ثم تعد تشريعات قديمة لا تساير الوضع الاجتماعى و الاقتصادى الراهن.

كذلك تباينت درجة تأثير المحددات الفرعية على فاعلية جمعيات صائدى الأسماك بأسوان فى تنمية بحيرة ناصر، فقد كانت المحددات البيئية و الإيكولوجية، و المحددات الإدارية والتنظيمية ذات تأثير متوسط وفقاً لآراء المبحوثين بنسبة 50.06 %، 43.06 % على الترتيب، بينما المحددات الفنية و التكنولوجية، والمحددات الاقتصادية و التسويقية كانت ذات تأثير ضعيف وفقاً لآراء المبحوثين بنسبة 64.45 %، 100 % على الترتيب، فى حين كانت المحددات التشريعية و السياسية ذات تأثير كبير وفقاً لآراء المبحوثين بنسبة 97.69 %، مما يستوجب وضع ذلك فى الاعتبار عند وضع برنامج إرشادى سمكى أو استراتيجية قومية للنهوض بتنمية بحيرة ناصر.

أما بالنسبة للعوامل المؤثرة داخل المحددات الفرعية، فقد احتلت التغيرات المناخية و قلة مياه الفيضان المرتبة الأولى فى المحددات البيئية، نظراً لأن التغيرات المناخية ظاهرة عالمية عابرة للحدود تؤثر على كافة أوجه الحياة و من ثم أصبحت مشكلة أمن قومى و ليست مشكلة بيئية، أما فى المحددات الإدارية فقد احتلت تعدد جهات الاشراف على البحيرة المرتبة الأولى نظراً لتنازع الاخصاصات و عدم التنسيق بين جهات الاشراف على البحيرة و منها هيئة الثروة السمكية، هيئة تنمية بحيرة ناصر، محافظة أسوان، شرطة المسطحات المائية التابعة لوزارة الداخلية، الشركة الوطنية للثروة المائية التابعة للجيش، وزارة البيئة، وزارة الموارد المائية ، أما فى المحددات الفنية احتلت نقص العمالة الفنية المدربة المرتبة الأولى نظراً لتدنى الانتاج السمكى مما أدى لهروب كثير من الصيادين المحترفين بحثاً عن لقمة العيش خارج مصر، أما فى المحددات التشريعية فقد احتلت عدم احترام الصيادين لقرارات وقف الصيد السنوى المرتبة الأولى نظراً لعدم قيام الدولة والجهات المعنية طبقاً للدستور و القانون بدعم الصيادين و الجمعيات التعاونية أثناء فترة وقف الصيد السنوى من 3/15 – 5/15 كل عام مما يضطر الصيادون للقيام بصيد و تهريب الأسماك، أما فى المحددات الاقتصادية فقد احتلت عدم صرف تعويضات فى حالات العجز و المرض و الوفاة المرتبة الأولى نظراً لضعف المراكز المالية فى الجمعيات التعاونية و ضعف مساهمات الأعضاء.

رابعاً: مقترحات المبحوثين لمواجهة محددات فاعلية جمعيات صائدى الأسماك فى تنمية بحيرة ناصر:

يوضح جدول (19) توزيع مقترحات المبحوثين لمواجهة محددات فاعلية جمعيات صائدى الأسماك بأسوان فى تنمية بحيرة ناصر، و اتضح أنه بالنسبة للمحددات البيئية فقد احتلت الحد من انتشار التماسيح و الطيور فى البحيرة أكثر المقترحات بنسبة 20.23 %، أما بالنسبة للمحددات الإدارية احتلت توحيد جهات الإشراف على البحيرة أكثر المقترحات بنسبة 33.23 %، بينما المحددات الفنية فقد احتلت وقف جميع أشكال الصيد الجائر و المخالف أكثر المقترحات بنسبة 20.23 %، فى حين احتلت إصدار تشريعات جديدة تساير الوضع الراهن أكثر المقترحات بنسبة 20.23 % بالنسبة للمحددات التشريعية، و أخيراً المحددات الاقتصادية احتلا كل من إنشاء منافذ تسويقية بالقرب من الموانى و كذلك صرف تعويضات للصيادين فى حالات المرض و العجز و الوفاة أكثر الاقتراحات بنسبة 12.72.

جدول 19. توزيع المبحوثين وفقاً لمقترحاتهم لمواجهة محددات فاعلية جمعيات صائدى الأسماك فى تنمية بحيرة ناصر

المحددات	المقترحات	التوزيع	
		التكرار	%
بيئية وإيكولوجية	1 – الزام المراكب السياحية بالاشتراطات البيئية لمنع التلوث.	17	4.91
	2 – زيادة أعداد موانى الصيد من ثلاثة إلى خمس موانى.	35	10.11
	3 – الحد من انتشار أعداد التماسيح والطيور فى البحيرة.	70	20.23
	4 – دراسة أثر الاطماء وازدهار الطحالب على البحيرة.	35	10.11
	5 – دراسة آثار التغيرات المناخية على البحيرة.	35	10.11
	6 – تدخل الدولة لحل مشكلة سد النهضة الاثيوبى.	9	2.60
إدارية وتنظيمية	1 – توحيد جهة الاشراف على البحيرة.	115	33.23
	2 – تشديد الرقابة الأمنية على أنشطة الصيد.	106	30.63
	3 – تفعيل دور الارشاد السمكى لزيادة توعية الصيادين.	62	17.91
	4 – إنشاء مجمع خدمى و مركز لتدريب وتأهيل الصيادين.	70	20.23
	5 – تمثيل الصيادين فى جميع لجان تنمية البحيرة .	35	10.11
	6 – إنشاء وزارة للثروة السمكية أسوة ببعض الدول.	17	4.91
	7 – تحديث قاعدة البيانات السمكية الخاصة بالبحيرة.	9	2.60
	8 – عدم اصدار رخص لمن لا يمارس الصيد وعدم توريثها.	17	4.91
فنية وتكنولوجية	1 - وقف جميع أشكال الصيد الجائر والمخالف.	70	20.23
	2 – زيادة أعداد الزريعة الملقاة فى البحيرة كل عام.	9	2.60
	3 – تحديث أسطول الصيد وإنشاء ورش للصيانة والتصنيع .	26	7.51
	4 – تحديث الدراسات الخاصة بالمخزون السمكى بالحيرة.	9	2.60
	5 – استغلال نهايات الاخوار فى عمل مرابى طبيعية.	9	2.60
	6 – السعى نحوالحصول على رخص تصدير الاسماك لأوروبا.	17	4.91
تشريعية وسياسية	1 – الاستقرار السياسى وعودة السياحة.	17	4.91
	2 – تفعيل التشريعات التى صدرت فى دستور 2014م.	26	7.51
	3 – إصدار تشريعات جديدة تساير الوضع الراهن.	70	20.23
	4 – إدراج الصيادين ضمن مظلة التأمين الصحى.	62	17.91
	5 – الاستجابة لخفض سن معاش الصياد لـ 55 سنة.	26	7.51
	6 – احترام الصيادين لقرارات وقف الصيد.	9	2.60
	7- وضع آليات لمكافحة تهريب الاسماك.	35	10.11
	8 – تغليظ العقوبة على المخالفين وغرامات فورية.	17	4.91
	9 – تمثيل الصيادين داخل مجلس النواب.	9	2.60
اقتصادية وتسويقية	1 – إنشاء منافذ تسويقية بالقرب من موانى الصيد.	44	12.72
	2 – توفير أدوات ومستلزمات الصيد بأسعار مخفضة.	26	7.51
	3 – صرف تعويضات فى حالات المرض و العجزوالوفاة.	44	12.72
	4 – تخفيض الرسوم والضرائب حسب قانون 123لسنة 1983	53	15.32
	5 – سعى الجمعيات لتسويق الاسماك منعاً لاحتكار التجار.	17	4.91
	6 – إيقاف دخول أسماك الملوحة عبر الحدود السودانية.	9	2.60
	7 – دعم الدولة لصندوق دعم الصيادين وتسهيل القروض.	26	7.51

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات البحث.

التوصيات:

فى ضوء ما أسفرت عنه الدراسة، و باستثناء الحد من أعداد التماسيح، توصى الدراسة بتوحيد جهة الاشراف على البحيرة، وقف جميع أشكال الصيد الجائر والمخالف، إصدار تشريعات جديدة تساير الوضع الراهن، إنشاء منافذ تسويقية و صرف تعويضات للصيادين فى حالات العجز و المرض و الوفاة، مع وضع جميع المحددات المدروسة فى الاعتبار عند التخطيط لبرنامج إرشادى سمكى لتنمية الثروة السمكية فى بحيرة ناصر.

المراجـــع

أبو الخير، كمال حمدى (دكتور): بحوث ودراسات فى التعاون، الدراسة الأولى بعنوان: "رايفيزن والائتمان التعاونى" مكتبة عين شمس، 1983م.

أبو الروس، أحمد محمود، إسماعيل، إبراهيم يوسف (دكتوران): محاضرات فى التعاونيات، معهد الكفاية الانتاجية، جامعة الزقازيق، 1991م.

الخشن، السيد عبد العظيم: إعادة هيكلة التعاونيات الزراعية في ظل التحرر الاقتصادي، رسالة ماجستير، كلية الزراعة جامعة عين شمس، 2004.

الساعى، صلاح الدين فكرى، التركى، محمود رجب (دكتوران): نحو استراتيجية إرشادية سمكية لتنمية بحيرة ناصر، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية، كلية الزراعة – جامعة المنصورة، مجلد 7 العدد (8) أغسطس 2016م.

الشاذلى، فوزي عبد العزيز (دكتور): دراسات في التعاون "نحو تعاونيات زراعية متطورة"، مركز البحوث الزراعية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، يونيو 2010.

الفاو، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: التعاونيات الزراعية تغذى العالم، يوم الغذاء العالمى، 16 أكتوبر2012م.

الفاو: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم عام 2014 م .

الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية: كتاب الاحصاءات السمكية السنوى 2015م.

برانية، أحمد عبد الوهاب (دكتور): إدراة الجمعيات التعاونية السمكية، جريدة الصياد، العدد (53)، مايو – يونية، 2011م.

جامع، مصطفى جامع (دكتور): التعاون الزراعى المقارن، المعهد العالى للتعاون بشبرا الخيمة، 1997م.

جريدة الصياد: تقرير شامل عن الاتحاد التعاونى للثروة المائية، العدد (53)، مايو – يونية، 2011م.

دستور جمهورية مصر العربية، 2014م.

راشد، جمال (دكتور): أهمية تفعيل دور الجمعيات الأهلية فى تحقيق التنمية الريفية، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، النشرة البيئية، العدد الأول يناير 2013م.

زايد، مروة محمد صدقى (دكتورة): الأبعاد الاجتماعية لتنمية الثروة السمكية، المكتب العربى للمعارف – الطبعة الأولى 2013م.

سليمان، سليمان عبد المحسن: الاحتياجات التدريبية للخريجين لاستزراع بعض مناطق الاتساع الزراعى الأفقى فى ج.م.ع، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر 1992م.

سويلم، محمد نسيم على (دكتور): التوأمان الكفاءة والفعالية، كلية الزراعة – جامعة الأزهر، مصر للخدمات العلمية، 2003م.

عبد اللاه، محمد مختار (دكتور): العوامل المؤثرة على كفاءة الحقول الارشادية فى النواحى التعليمية والاقتصادية، الندوة القومية حول الارشاد الزراعى فى الوطن العربى، صنعاء 5 – 7 أكتوبر، 1985م.

عليوة، أحمد جلال عويس (دكتور)، الإرشاد الزراعى ماضيه .. حاضره .. مستقبله، كلية التربية النوعية – جامعة القاهرة – الفيوم، مكتبة الأنجلو 2004م.

عمر، محمد عبد الحليم (دكتور): التمويل التعاونى الأسس – الواقع – المقترحات ، المؤتمر الدولى حول " التعاونيات والتنمية فى مصر والعالم العربى الواقع والآمال "جامعة الأزهر – مركزصالح عبد الله كامل فى الفترة من 8 – 9 مارس، 2005م.

قانون رقم 122 لسنة 1980م: قانون التعاون الزراعى المصرى، الجريدة الرسمية، العدد 27 (تابع)، يوليو 1980م.

قانون رقم 123 لسنة 1983م: قانون تعاونيات الثروة المائية ولائحته التنفيذية، الجريدة الرسمية، العدد 34 (تابع)، 25 أغسطس 1983م.

قرار رقم 35 لسنة 2015م: إعادة توزيع قيمة المبالغ المحصلة عن الأسماك الطازجة والمملحة ببحيرة السد العالى، محافظ أسوان، 2 فبراير 2015م.

قشطة، عبد الحليم عباس (دكتور): الإرشاد الزراعى رؤية جديدة، كلية الزراعة - جامعة القاهرة، 2012م.

معهد التخطيط القومي: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية " أفاق ومستقبل التعاونيات الزراعية في المرحلة القادمة"، العدد (137)، يناير 2001م.

معهد التخطيط القومى: تقرير التنمية البشرية 2003م.

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى: استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى عام 2030، مجلس البحوث الزراعية والتنمية، يناير 2009م.

Cochran, W.G, 1997: Sampling Techniques, Third Edition, john Wiley and Sons, New York, Santa Barbara, London.

Meharg, S, J: Measuring Effectiveness in Complex Operation: What is Good Enough, Canadian Defence & Foreign Affairs Institute, 1960, 530-8th Avenue SW, Calgary, AB T2P 3S8. Available On-line at www.edfai.org-10-11-2012.

Determinants of the Effectiveness of Fishermen Associations for Developing Lake Nasser in Aswan Governorate

El-Katan, M. S.

Department of Economics and Human Development - Faculty of Fish & Fisheries Technology - Aswan University.

ABSTRACT

This research targeted study the determinants of the Effectiveness of fishermen associations for developing Lake Nasser in Aswan governorate, Data were collected using a questionnaire through personal interview in the period from January to March 2017 for a simple random sample about 346, representing about 11% of the overall total of 3112 Researched , frequencies , percentages , range, arithmetic average and standard deviation used for data analysis and display the results, The study found that there are four fishermen cooperatives operating in Lake Nasser each specific water surface area, It produces about 22 thousand tons of fresh and salted fish , deducting 250 EGP per ton fish for points different supervision, also found that main determinants have average impact in the effectiveness of fishermen associations in Lake Nasser development by 50.58%, The legislative and political determinants occupied the first ranked among main determinants by mean 36.56, limit the spread of crocodiles and birds, the unification of the supervising authority on the lake , stopping all overfishing, enacting new legislation is consistent with the current situation , create marketing outlets near the fishing harbors, and disbursement of compensation to fishermen in cases of disability, illness and death and stop of fishing occupied more proposals respondents to face environmental, administrative, technical, legislative, and economic determinants respectively.